وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة العراقية

مجلة علمية محكَّمة نصف سنوية

يصدرها مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(مبدأ)

السنة العشرون العدد ١/٣٠ ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م

الهيئة الاستشارية

١-أ.د.إبـــراهيم عبـــد صـــايل الفهـــداوي

٢-أ.د.محمـــــد عبيـــــد الكبيســـــي

٣-أ.د.محمـــــد صـــــالح عطيـــــة

٤-أ.د.مظفـــــر شـــــاكر الحيـــــاني

٥-أ. د.صـــــلاح نعمـــــان العـــــاني

٦-أ.د.حســـــن فاضـــــل زعـــــين

٧-أ.د.خليـــل إبـــراهيم طـــه الســـامرائي

٨-أ.د.عبـــد الهـــادي خضـــير نيشـــان

هيئة التحرير

١- أ.د.إبـراهيم عبـد صـايل الفهـداوي	رئيس هيئة التحرير
٢- أ.م.د.قتيبـــة ضـــياء ســـهيل	مديراً للتحرير
٣- أ.د.عمـــاد إســـماعيل النعيمـــي	عضواً
٤- أ.د.أحمـــد عيســـى يوســـف	عضواً
٥- أ.م.د.يـــاس حميـــد مجيـــد	عضوا
٦- أ.م.د.ضـــياء محمـــد محمـــود	عضواً
٧- أ.م.د.خولـــة عبيـــد خلـــف	عضواً
٨- أ.د.جبيـــر صـــالح حمـــادي	عضواً
٩- د.قتيبـــة عبـــاس حمـــد	عضواً ومقرراً

مجلة الجامعة العراقية/ العدد (١/٣٠)

(٢٠١٣م)

الجامعة العراقية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813- 4521

المتابعة: د. سلام عبود حسن

تنضيد: سوسن فائق، تبارك أحمد، هناء كاظم، أسماء جليل

تصميم الغلاف: أحمد عبد الوهاب

عنوان المراسلات:

العراق- بغداد- محلة ٣٠٨ شارع ٢٢/ الجامعة العراقية

أ.د.إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: ٤٢٥٤٢٥٧

فاكس: ٤٢٥٣٢٤٦

البريد الالكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الاليكتروني للمجلة: mabda_irsc@yahoo.com

ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة العراقية.

المحتويات

اسم البحث	الصفحة
١- **محبطات الأعمال- دراسة قرآنية موضوعية**	
د.عماد كريم حمد العيثاوي.....	١- ٣٠
٢- **اليُتم والتبني في السيرة النبوية**	
أ.م.د.عبد الحافظ عبد محمد الكبيسي.....	٣١-٥٢
٣- **الزكاة بين التعجيل والتأجيل**	
د.عثمان رحيم الجبوري.....	٥٣-٧٢
٤- **حكم صفة تثنية الآذان- وإفراد الإقامة**	
د.عباس فائق إبراهيم المفرجي.....	٧٣-١٠٠
٥- **حكم صلاة الركعتين أثناء الخطبة يوم الجمعة**	
م.م.سعد حماد بديوي.....	١٠١-١٣٢
٦- **التحسين والتقبيح العقليان بين المتكلمين والأصوليين**	
د.مهند سعدي حسين.....	١٣٣-١٩٤
٧- **الفكر التربوي عند الامام ابن قيم الجوزية رحمه الله**	
د.قتيبة عباس حمد.....	١٩٥-١٩٦
٨- **سورة الزلزلة- دراسة لغوية**	
د.صبيحة حسن طعيس.....	١٩٧-٢٢٦
٩- **المشتقات غير العاملة في ديوان حاتم الطائي**	
م.م.بشرى غازي علوان الكروي.....	٢٢٧-٢٧٢
١٠- **استعمال المفرد عند النحويين**	
د.نصيف جاسم محمد الراوي.....	٢٧٣-٣١٠

اسم البحث	الصفحة

١١- الردة وجهود الخليفة أبي بكر الصديق والصحابة ﷺ في القضاء عليها

م.م.عمر عبدالله عبدالعزيز الحياني..... ٣١١-٣٤٤

١٢- تطبيقات النزاهة وصيانة المال العام في زمن الخلافة الراشدة

م.خالد عبد الكريم..... ٣٤٥-٣٦٦

١٣- أهم ولاة مشرق الخلافة في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٣٢هـ/٧٥٠-٨٤٧م)

د.ليث صلاح نعمان..... ٣٦٧-٣٩٤

١٤- مدى تأثير إصابات العمل على أجر العامل- دراسة مقارنة

م.علي ضياء عباس..... ٣٩٥-٤٤٢

١٥- تجربة تقديم خدمة البث الانتقائي للمعلومات في مكتبة معهد الإدارة/ الرصافة

م.م.مصطفى عبد العزيز

م.م.سعاد حمود مسلم

م.م.تيسير فوزي رديف..... ٤٤٣-٤٧٤

استعمال المفرد عند النحويين

د. نصيف جاسم محمد الراوي

قسم اللغة العربية/ كلية التربية

جامعة الأنبار- القائم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

استعمل النحويون مصطلحات عدة، ومن هذه المصطلحات التي أثارت انتباهي مصطلح (المفرد) إذ رأيت هذا المصطلح يرد في أبواب مختلفة من أبواب النحو بمعان متنوعة، فالمفرد في باب المبتدأ والخبر والصفة والحال يختلف عنه في باب (لا) النافية للجنس وباب النداء، والمفرد في باب الإعراب يختلف عنه في باب العدد، فوجدت أن هذا المصطلح يتوزع في الأبواب، بشكل متداخل أحيانا ومضطرب أحيانا أخرى، فأردت أن أعرض في بحثي هذا أبرز الأبواب النحوية التي تناول فيها النحويون هذا المصطلح، وقسمته على أربعة مباحث:

المبحث الأول: المفرد الذي يقابل الجملة.

والمبحث الثاني: المفرد الذي يقابل المضاف والشبيه بالمضاف.

والمبحث الثالث: المفرد الذي يقابل المركب.

والمبحث الرابع: المفرد الذي يقابل المثنى والجمع.

وكان الأساس في ترتيب هذه المباحث بهذه الصورة هو أنني ابتدأت بأكثرها أبواباً وأوسعها خلافاً بين النحويين.

وختمت دراستي هذه بأبرز النتائج التي توصلت إليها، وبقائمة للمصادر والمراجع، والحمد لله في الأولى والآخرة...

المبحث الأول
المفرد الذي يقابل الجملة

استعمل النحويون (المفرد) الذي يقابل الجملة، في أبواب مختلفة:

أولا: باب المبتدأ والخبر

يأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة، والمقصود بالمفرد هنا (ما ليس بجملة).

يقول ابن مالك: }المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عارياً كان من إضافة وشبهها أو ملتبساً بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، وبشر قائم

أبوه، والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما نحو:زيد أبوه عمرو، وبشر حضر أبوه، فنحو: قائم أبوه في المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيهﮋ[١].

وقد ذهب ابن أبي الربيع الى أن الخبر أصله أن يكون مفرداً لأنه أسند الى المبتدأ وقياس المسند والمسند إليه ألّا يفيدا إلا باجتماعهما، وأن الخبر إذا كان جملة لم يجيء على الأصلﮋ[٢].

ويقول ابن حمزة العلوي: }واعلم أن الخبر يأتي على وجهين: مفرد وهو الأصل، لأن الخبر هو المبتدأ، فكما كان المبتدأ مفرداً فهكذا يكون الخبر، ثم تارة يكون جامداً كقولك: زيد أخوك، وتارة يكون مشتقاًﮋ[٣].

يقول ابن يعيش: }والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خالٍ من الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلقﮋ[٤]، والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو منزّلاً منزلته فقولنا: زيد منطلق ومحمد نبينا، يكون المنطلق هو زيد ومحمد هو النبي ﷺ، والدليل على ذلك أننا يجوز أن نفسر كل واحد منهما بصاحبه، وأمّا ما ينزّل منزلته فنحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سدّ مسدّهﮋ[٥].

ثم يذكر النحويون أن الخبر المفرد يأتي على ضربين: يكون متحملاً للضمير وخالياً منه، فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كقولنا: زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن، ففي كل واحد من هذه المشتقات ضمير مرفوع بأنه فاعل، وذلك لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل فلابد لها من اسم مسند إليه، يقول ابن يعيش: }لما كانت مسندة الى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميرهﮋ[٦].

وأما ما لا يتحمل الضمير من الأخبار فهو الاسم المحض غير المشتق نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، فهذا اسم محض عارٍ من الوصفية، وهذا ما ذهب إليه البصريون، بينما ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من البصريين الى أنه يتحمل الضمير واستدلوا على ذلك بأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة فلو قلت: زيد أخوك وجعفر غلامك، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني

أفعال[٧]، والذي يظهر لي هنا أن الرأي الراجح هو رأي البصريين لأن تحمل الضمير يكون من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق، بينما في الاسم الجامد يكون الرجوع فيه الى المعنى.

يقول ابن مالك: }ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق خلافا للكسائيّ[٨].

ويقول ابن عقيل: }وأما المفرد فإما أن يكون جامداً أو مشتقاً. فإن كان جامداً، فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو: زيد أخوك، وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم: زيد أخوك هو، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: زيد أسد أي: شجاع تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل، وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو: زيد قائم أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراًّ[٩].

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ المشتق إذا رفع اسماً ظاهراً لا يتحمل ضميراً، وذلك نحو: زيد قائم غلاماه، فـ(غلاماه) مرفوع بالمشتق فلا يتحمل ضميراً[١٠] وذلك لأن الخبر هنا في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل وكذلك هذه الأسماء، فلو نسبناه الى ظاهر لم يكن فيه ضمير لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه أو جارياً مجراه[١١]، وهذا الحكم الذي ذهب إليه البصريون إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، فأما ما كان ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة نحو: مفتاح، فهو مشتق ولكنه لايتحمل ضميراً، فإذا قلنا: هذا مفتاح، لم يكن فيه ضمير، وكذلك الزمان والمكان على صيغة (مَفْعَل) مثل: مرمى، فنقول: هذا مرمى زيد، فالخبر مفرد مشتق ولا ضمير فيه[١٢] والذي أراه هنا أن الرأي الراجح هو رأي البصريين فالجامد لا يتحمل ضميراً إلا إذا تضمن معنى المشتق.

المفرد وشبه الجملة:

من المسائل التي اختلف فيها النحويون في هذا الباب وقوع الخبر شبه جملة كأن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: زيد عندك، أو زيد في الدار، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهنا اختلف النحويون في ذلك المحذوف[١٣]:

- ✓ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك أو زيد كائن في الدار أو مستقر في الدار[١٤]، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه.
- ✓ وذهب غيره إلى أنهما من قبيل الجملة وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو (فعل) والتقدير: زيد استقر عندك، أو في الدار، ونسب هذا القول الى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً[١٥].
- ✓ وذهب بعضهم إلى جواز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون التقدير (مستقر) ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير (استقر) ونحوه، وإلى هذا المذهب ذهب ابن مالك بقوله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر[١٦]

- ✓ وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً منهما قسم مستقل برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، وتابعه في ذلك تلميذه أبو علي الفارسي[١٧].

يقول أبو حيان }وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وزعم أبو علي أنه مذهب حسنٌ{[١٨].

والذي يظهر لي أن رأي أبي بكر بن السراج من الآراء التي ينبغي الأخذ به ابتعاداً عن التأويل أو التقدير والبحث عن متعلق، ويمكن أن يعدّ الأخذ بهذا الرأي من التيسير في النحو.

ثانيا: باب الحال

يأتي الحال مفردا ويأتي جملة، والمفرد هنا كالمفرد في باب المبتدأ والخبر أي: ليس بجملة، وللحال المفرد أحكام ذكرها النحويون:

أولا: أن تكون منتقلة مشتقة، ومعنى الانتقال

ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو: جاء زيد راكباً فـ(راكباً) وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً.

يقول ابن مالك: }واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان، ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب، أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيٌ{[١٩].

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، نحو: دعوت الله سميعا، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله[٢٠]:

فجاءتْ به سبطَ العظام كأنما عمامتُه بين الرجال لواءُ

فـ(سميعاً وأطول وسبط)، أحوال وهي أوصاف لازمة.

وقد تأتي جامدة وذلك في مواضع[٢١]:

١- إن دلت الحال على سعر، نحو: بعه مدا بدرهم، فـ(مدا) حال جامدة ولكنها بمعنى المشتق، والتقدير: بعه مسعرا كل مد بدرهم.

٢- ذا دل الحال على تفاعل، نحو: بعته يدا بيد، أي: مناجزة.

٣- إذا دل الحال على تشبيه، نحو: كرَّ زيد أسدا، أي: مشبها الأسد ومجيء الحال منتقلة مشتقة هو الغالب فيه وليس بلازم، يقول ابن عقيل: }واعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازمٌ[٢٢] ومن أحكام الحال المفردة أيضا أنها تكون نكرة.

ثانيا:

ذهب النحويون الى أن الحال المفردة تكون نكرة لأنها في المعنى خبر ثان، فقولنا:جاء زيد راكباً، قد تضمن الإخبار بمجيء (زيد) وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب (كيف جاء) وكيف سؤال عن نكرة، يقول أبو البركات الأنباري: }فان قيل: لم وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل:لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماه سيبويه: نعتاً للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل وإن لم تذكره، ألا ترى أن (جاء) يدل على (مجيء) وإذا قلت: جاء راكباً، دلّ على (مجيء) موصوف بركوب، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرةٌ[٢٣].

وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الألف واللام نحو (العراك) في قول لبيد:

فأرسلها العراكَ ولم يشفق على نغص الدّخال[٢٤]

والتقدير: أرسلها معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرّح بالصفة لم يجز دخول الألف واللام.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، وهو مذهب أبي علي الفارسي(٢٥).

ومنها ما هو مضاف كقولك: مررت به وحده والتقدير: مررت به منفرداً(٢٦).

يقول ابن مالك: }لمّا كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه لأنه مخبر عنه به ألزموه التنكير، لئلا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً، وأيضاً فإن الحال فضلة ملازمة للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكيرَ(٢٧).

يقول ابن عقيل: }مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى كقولهم: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، واجتهد وحدك، وكلّمته فاهُ إلى فيَّ، فالجماء والعراك ووحدك وفاه، أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة والتقدير: جاءوا جميعاً وأرسلها معتركة واجتهد منفرداً وكلّمته مشافهةَ(٢٨).

وذهب البغداديون ويونس إلى أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل فأجازوا: جاء زيد الراكب(٢٩).

وفصّل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشي، فـ(الراكب والماشي) حالان وصحَّ تعريفهما لتأولهما بالشرط إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب(٣٠).

ثالثا: الغالب في الحال المفردة أن تكون وصفاً

حقّ الحال أن يكون وصفاً وهو ما دلّ على معنى وصاحبه، كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى، يقول ابن مالك: }قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحقّ الحال أن يدلّ على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة الى المبتدأ، وهذا

يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شيء منه حفظ ولم يقس عليه، كما لا يقاس وقوع المصدر نعتاً[٣١].

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾[٣٢] وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴿٢٧٤﴾﴾[٣٣]، ومنه قولهم: زيد طلع بغتة، فـ(بغتة) مصدر نكرة وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتاً، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، فـ(يبغت) عندهما هو الحال لا بغتة، يقول ابن مالك: }والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً هو الحال{[٣٤]، وقد ردّ ابن مالك على المبرد والأخفش بقوله: }وليس بصحيح، لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع{[٣٥].

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو (طلع) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: زيد طلع بغتة، زيد بغت بغتة، فيؤولون طلع بـ(بغت) وينصبون به بغتة[٣٦].

ثالثا: باب النعت

يأتي النعت مفرداً ويأتي جملة وقد ذهب النحويون الى أن المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت، والجملة الواقعة خبراً أو حالاً أو نعتاً تكون نائبة عن المفرد[٣٧]، وذكر النحويون أحكاماً لكلّ منهما.

يقول ابن مالك: }والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جار مجراه أبداً أو في حال...{[٣٨].

ولا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً، والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا أي: المشار إليه، وكذا ذو

بمعنى صاحب، والموصولة نحو: مررت برجل ذي مال أي: صاحب مال، وبزيد ذو قام أي: القائم، والمنتسب نحو: مررت برجل قرشي أي: منتسب إلى قريش[٣٩].

يقول ابن القيم الجوزية: }المعنى المفرد لا يكون نعتاً، ونعني بالمفرد:ما دلّ لفظه على معنى واحد نحو: علم وقدرة، لأنه لا رابط بينه وبين المنعوت لأنه اسم جنس على حياله، فإذا قلت: ذو علم وذو قدرة كان الرابط (ذو) فإذا قلت: عالم وقادر، كان الرابط الضمير، فكل نعت وإن كان مفرداً في لفظه فهو دال على معلومين (حامل ومحمول) فالحامل: هو الاسم المضمر، والمحمول: هو الصفة، وإنما أضمر في الصفة ولم يضمر في المصدر، وهو الصفة في الحقيقة لأن هذا الوصف مشتق من الفعل، والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل فلا بدّ له ممّا صيغ لأجله إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً ولا كذلك المصدر لأنه اسم جنس فحكمه حكم سائر الأجناس ولذلك ينعت الاسم بالفعل لتحمله الضميرج[٤٠].

وكذلك يأتي النعت المفرد مصدراً، نحو: مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل، ويلزم في هذه الحالة الإفراد والتذكير، والنعت بالمصدر يُعدّ على خلاف الأصل[٤١].

يقول ابن يعيش: }قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال: رجل فضل ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل، وذلك على ضربين: مفرد ومضاف، فالمفرد نحو: عدل وصوم وفطر... فهذه المصادر كلها ممّا يوصف به للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: رجل عدل ورضى وفضل، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل، ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً، فعدل بمعنى عادل، وماء غور بمعنى: غائر، ورجل صوم وفطر بمعنى: صائم ومفطر، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: قم قائماً، أي: قياماً...ج[٤٢] وهذه المصادر المفردة جارية على ما قبلها جري الصفة، فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث فنقول: هذا رجل عدل، وهذان رجلان عدل، وهذه امرأة عدل، لأن المصدر جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه[٤٣].

ويلزم النعت الإفراد إذا رفع اسماً ظاهراً فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فنقول: مررت برجل حسنة أمه، وبامرأتين حسن أبواهما، وبرجال حسن آباؤهم، فلازم المفرد في التثنية والجمع وطابق المنعوت من حيث التذكير والتأنيث[٤٤].

ومن الأحكام المتعلقة بالنعت المفرد أنه إذا اجتمع مع الجملة أو الظرف قدّم عليهما، يقول ابن مالك: }وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة، كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴿٢٨﴾ ﴿٤٥﴾ ﴾[٤٦].

المبحث الثاني
المفرد الذي يقابل المضاف و الشبيه بالمضاف

من معاني المفرد التي استعملها النحويون أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وذلك في بابين:

الأول: باب النداء

من معاني المفرد في باب النداء ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، يقول أبو حيان: }والمنادى غير المجرور باللام ينقسم إلى: مفرد ومضاف ومشبّه بالمضاف ويسمى المطوّل والممطول، والمفرد في هذا الباب، وفي باب (لا) هو قسم للمضاف والمطوّل{[٤٧]، فيأتي المنادى مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فالمفرد يكون على ثلاثة أحوال:

مفرد معرفة ومفرد نكرة مقصودة ومفرد نكرة غير مقصودة، ولكل من هذه الأنواع أحكام وضعها النحويون، فالمنادى إذا كان معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ يقول ابن مالك: }يبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يرفع به لو لم يناد إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث بقصد غير مجرور باللام، ولا عامل فيما بعده، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق{[٤٨].

فهنا يذكر ابن مالك أنّ من شروط النداء المستحق للبناء كونه غير مجرور بلام الجر، وغير عامل فيما بعده، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق.

ثم يذكر أن النكرة المقصودة يجوز فيها البناء والإعراب بقوله: }ويجوز في المفرد المعرّف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب{[٤٩].

وذهب الفراء الى أن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبلْ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون[٥٠].

يقول ابن هشام: }المنادى على أربعة أقسام: أحدها: ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: (يا زيدُ) أو عارضاً في النداء بسبب القَصْد والإقبال نحو: (يا رجلُ) تريد به مُعيَّناً.

والثاني: الإفراد ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل في ذلك: المركبُ المَزْجِي والمثنى والمجموع، نحو:{ (يا معدي كَربُ) و(يا زيدانَ) و(يا زيدونِ) و(يا رَجلاَنِ) و (يا مسلمونَ) و (يا هندانِ){[٥١].

أما إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فيكون منصوباً ومنه قول الشاعر[٥٢]:

أَيَــا رَاكِبــاً إمَّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ نَــدَامَايَ مِــنْ نَجْــرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَــا

وقولهم: يا غلام زيد ويا طالعاً جبلاً[٥٣].

وقد ذكر النحويون علة بناء المنادى المفرد المعرفة، يقول ابن جني: }ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال البناء{[٥٤].

ويقول أبو البركات الأنباري: }إن قال قائل: لم بني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها{[٥٥].

ثم يذكر أبو البركات الأنباري أن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه– المضاف والنكرة– على الأصل(٥٦).

يقول أبو البركات الأنباري: }فإن قيل: أليس المضاف والنكرة مخاطبين؟ فهلّا بنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد، قيل لوجهين:

أحدهما: أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب فلم يجز بناؤها.

والوجه الثاني: أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيهما ما منع من البناء، أما المضاف فوجود المضاف إليه، لأنه حلّ محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه، وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير{(٥٧).

أما الكوفيون فذهبوا الى أن المنادى المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، لتجرده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابدّ فيه من الإعراب، بينما ذهب الفراء من الكوفيين الى أنه مبني، إذ الأصل عنده: يا زيداه، فحذفوا آخره وبنوه على الضم، تشبيها بـ(قبل وبعد) لمّا حذفوا المضاف إليه(٥٨) وهو رأي واضح التكلف وذكر أبو حيان أن بعض الكوفيين يعاملون المثنى والمجموع معاملة المضاف فينادى عندهم بالياء(٥٩).

الثاني: باب (لا) النافية بالجنس

اهتمّ النحويون بأحوال المفرد في باب (لا) النافية للجنس، وهو أيضاً ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع، وتعمل (لا) عمل (إنّ) وأخواتها وكان من حقها أن تدرج معها، ولكنها أفردت لأن لها أحكاماً خاصة بها، وقد ذهب سيبويه الى أنّ (لا) تعمل عمل (إنّ) عند دخولها على الجملة الاسمية، ويراد بها نفي الشمول عن الجنس كلّه، وعندئذ يترك التنوين لعلة البناء، يقول سيبويه: }و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه

بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشرَ[٦٠].

ويورد سيبويه علة أخرى للبناء، وهي تضمنها معنى (من) الاستغراقية فيقول: }فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل- رحمه الله- في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرةَ[٦١].

يقول ابن عقيل: }لا يخلو اسم لا هذه من ثلاثة أحوال: الحال الأول: أن يكون مضافاً نحو: لا غلام رجل حاضر، الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف أي: مشابها له، والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل نحو: لا طالعا جبلا ظاهر، ولا خيرا من زيد راكب، وإما بعطف نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، ويسمى المشبه بالمضاف مطوّلاً وممطولاً أي: ممدوداً، وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظاً كما مثّل، والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به هنا: ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموعَ[٦٢].

ولكل من هذه الأنواع حكم، فالمضاف والمشبه به حكمه النصب لفظاً، وأما المفرد فحكمه البناء على ما كان ينصب به، وذلك لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها مثل (خمسة عشر) ولكن محله النصب[٦٣].

والمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح، لأنّ نصبه بالفتحة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو (الياء)، نحو: لا مسلمَين لك ولا مسلمين لك، فهما مبنيان لتركبهما مع (لا) كما بني (رجل) لتركبه معها[٦٤].

وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أنَّ (رجل) في قولك: لا رجل، معرب وأنَّ فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء[٦٥] وأنَّ التنوين حذف منها تخفيفاً.

المتمكنة تمكناً غير أمكن، وهي الممنوعة من الصرف أو عند الإضافة أو دخول الألف واللام وذهب المبرد الى أن (مسلمَين ومسلمين) معربان وأن اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالم فهو معرب منصوب بالياء وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحويين، واحتج على ذلك بأنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وأن من شروط بناء الاسم شبهه بالحرف في وجه من الوجوه، يقول المبرد: }وليس القول عندي كذلك، لأنّ

الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحدٍ[٦٦].

وقد ردّ ابن يعيش رأي المبرد بقوله }وهذا إشارة الى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنّه يكون مؤنساً، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلاٍ[٦٧].

وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على ما كان ينصب به، وهو الكسر، فتقول: لا مسلمات لك، بكسر (التاء)، وأجاز بعضهم البناء على الفتح ومنهم: المازني والفارسي، وأجاز بعضهم الوجهين[٦٨].

وللنحويين في اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالم أربعة أقوال[٦٩]:

الأول: يبنى على الكسر نيابة عن الفتح من غير تنوين، وهو مذهب جمهور النحويين.

الثاني: يبنى على الكسر نيابة عن الفتح مع التنوين، وهو مذهب تابعه ابن مالك، واحتج أصحابه بأن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة وهو لا ينافي البناء فلا يحذف.

الثالث: يبنى على الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام والرضي.

الثالث: جواز البناء على الكسر والبناء على الفتح

نعت اسم (لا) المفرد:

وممّا يذكر في هذا الباب أيضاً نعت اسم (لا) بمفرد ومن دون فاصل، فيجوز في النعت ثلاثة أوجه ذكرها النحويون: الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفَ، الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفاً، الثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها لأنها في موضع رفع عند سيبويه، نحو: لا رجلَ ظريفٌ[٧٠].

أمّا إذا كان هناك فصل بين النعت المفرد واسم (لا) المفرد، لم يجز بناء النعت بل يتعين الرفع أو النصب، وذلك لأن علة البناء عند النحويين هي تركيب النعت مع الاسم، وعند الفصل لا يمكن التركيب.

وكذلك لا يمكن التركيب إذا كان اسم (لا) غير مفرد، نحو: لا طالعاً جبلاً ظريفاً، وذلك لوجود الفصل، أما إذا كان النعت غير مفرد (مضاف أو شبيه بالمضاف) فيتعين رفعه أو نصبه ولا يجوز بناؤه على الفتح[٧١].

المبحث الثالث
المفرد الذي يقابل المركب

من المعاني التي استعملها النحويون للمفرد كونه غير مركب إذ إن الألفاظ العربية تأتي مفردة ومركبة يقول الفاكهي في تعريفه للمفرد: }المفرد ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناهC[٧٢]، ثم يقول: }كزيد فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي (ز ي د) وهي غير مقصود بها الدلالة، بل لا تدل على معنىC[٧٣]، ويقول السيوطي: }المعنى المفرد: ما لا يراد بجزء لفظه حالة الجزئية جزء معناهC[٧٤].

ويقول ابن هشام في باب الكلمة: }والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كما مثلنا من قولنا: رجل وفرس، ألا ترى أنّ أجزاء كل منهما، وهي حروفه الثلاثة، إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلّت عليه جملته، بخلاف قولنا: غلام زيد، فإنه مركب لأن كلاً من جزأيه وهما: غلام وزيد، دال على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة: غلام زيدC[٧٥].

وما يقابل المفرد في هذا الباب المركب، يقول الفاكهي: }ويقابله هنا المركب، من تقابل الضدين، فحده: ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود، كغلام زيد، فإن كلاً من جزأيه مقصود به الدلالة على جزء معناهC[٧٦]، والذي يظهر لي هنا أنّ هذا الحدّ الذي وضعه النحويون للمفرد والمركب لا يمكن الاعتداد به، فأجزاء (زيد) مثلاً، وهي حروفه الثلاثة، لا تدل على معنى أصلا في حالة الجزئية، ولو نظرنا الى (المركب) مثل: عبد الله أو غلام زيد، لوجدنا أن (عبد) لا تدل على جزء (عبد الله)، وكذلك لفظ الجلالة لا يدل على جزء المعنى، وكذلك (غلام زيد) دلالتها في حال التركيب تختلف تماماً عن دلالتها في حال الجزئية، فالجزء هنا وهو (غلام) لا يدل على جزء معنى التركيب، إذ إنّ الدلالة مختلفة تماماً.

وتناول النحويون المفرد والمركب في أبواب عدة:

أولا : باب العلم

قسّم النحويون العلم الى أقسام مختلفة وباعتبارات مختلفة فينقسم الى: علم شخص وعلم جنس، وينقسم باعتبار أصالته إلى: مرتجل ومنقول، وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته على ذلك الى: اسم وكنية ولقب، وينقسم باعتبار لفظه الى: علم مفرد وعلم مركب وهذا التقسيم الأخير وهو تقسيمه باعتبار لفظه الى علم مفرد وعلم مركب هو ما يهمنا في هذا الموطن.

يقول الزمخشري: }وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل، فالمفرد نحو: زيد وعمرو، والمركب إما جملة نحو: برق نحره وتأبط شراً وذرّى حبّاً وشاب قرناها... وإما غير جملة اسمان جعلا اسماً واحداً نحو: معدي كرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف وامرئ القيس{(٧٧).

يقول ابن يعيش: }الاسم العلم يكون مفرداً ومركباً، فالمفرد هو الأصل لأنّ التركيب بعد الإفراد وذلك نحو: زيد وعمرو، والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده، والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك{(٧٨).

يقول ابن مالك: }وما عري من إضافة أو إسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب{(٧٩).

إذن يقسم العلم باعتبار لفظه على قسمين: مفرد ومركَّب.

١. العلم المفرد: ما ليس مركبا، نحو: محمد، وسعيد، وعليّ. وحكمه الإعرابي أنه يعرب حسب موقعه في الجملة.

٢. العلم المركَّب، وهو ثلاثة أنواع، هي:

أ- المركب الإضافي: هو ما تكوَّن من مضاف، ومضاف إليه، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن.

ب- المركب المزْجِي: هو ما تكون من كلمتين رُكِّبَتَا، وجُعِلَتَا كلمة واحدة، نحو: حَضْرَمَوْت، ومَعْدِ يكَرِب، وسِيْبَوَيْه.

ج- المركب الإسنادي: هو المنقول من جملة، نحو: تَأَبَّطَ شرًّا، وجادَ الحقُّ، وشابَ قرناها، وقامَ زيدٌ(٨٠).

- **الاسم والكنية واللقب:**

يقول الزمخشري متحدثاً عن أصناف الاسم العلم: }وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر، أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم،أو لقبا كبطة وقفةٍ{[٨١].

والعلم أتي به للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات فلولاه لاحتجنا إلى ذكر عدد من الصفات لتعيين رجل بعينه ولكن العلم أغنى عن هذا كله.

أما الكنية فلها أحكام خاصة بها، يقول ابن يعيش: }والكنية لم تكن علماً في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا ولد له ولد دعي باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال: أبو فلان وأم فلان، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسان نفسه، وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد... وهي جارية مجرى الأسماء المضافةٍ{[٨٢].

وقد ذهب عباس حسن إلى أنّ الكنية مع تركيبها الإضافي معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي، فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية، ولهذا حين يقع بعدها تابع كالنعت مثلاً في قولنا: جاء أبو الفوارس الشجاع، فإن النعت يعتبر في المعنى نعتاً للاثنين معاً، أي: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدها فقط، وإلّا فسد المعنى، ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده، أي: أن لفظه تابع في إعرابه للمضاف، وأما معناه فواقع عليهما معا[٨٣].

وأما اللقب فهو النبز وقد يدل على رفعة مسماه: كالصدّيق والفاروق، أو يدل على ضعته كقفة وأنف الناقة[٨٤].

والاسم واللقب يجتمعان فيأتيان مفردين ومركبين، فإن كانا مفردين وجب عند البصريين إضافتهما نحو: هذا سعيدُ كرزٍ، يقول سيبويه: }هذا باب الألقاب، إذا لقّبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرزٍ{[٨٥].

ولكنهم اشترطوا لوجوب الإضافة أن لا يمنع منها مانع كأن يكون الاسم مقترنا بـ(ال) فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرزٌ، بالإتباع ولا تجوز الإضافة

لأنه لا يجوز عند النحويين إضافة ما فيه (ال) الى المجرد منها[٨٦]، أما الكوفيون فأجازوا الإتباع، فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ[٨٧].

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين أو أحدهما مركباً والآخر مفرداً، وجب الإتباع، فيتبع الثاني الأول في إعرابه، نحو: هذا عبدُ الله أنفُ الناقة، ورأيت عبدَ الله أنفَ الناقة، وجوّز النحويون القطع الى الرفع أو النصب[٨٨].

يقول ابن مالك: }إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدّم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً، أو قطع بنصب على إضمار (أعني)، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركباً ومفرداً كعبد الله قفة... أو مفردين كسعيد كرزٍ[٨٩].

فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافتهما أن يضاف الشيء الى نفسه فيحتاج إلى تأويل، أما الإتباع والقطع فلا يحتاجان إلى ذلك.

ثانيا: الضمير

قسّم النحويون الضمير إلى أقسام عدة، فيكون دالاً على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، ويكون مركباً ومفرداً، وهو ما يهمنا في هذا البحث، ويعنون بالإفراد في الضمير شيئاً لا علاقة له بدلالته أو مرجعه وإنما يعنون أموراً تتعلق بشكله وصيغته، فالضمائر: هو، وأنا، ونحن، من قبيل المفرد، والضمائر: إياي وإياك وإياه، من قبيل المركب.

فالضمير إن دلّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط، نحو: أنت، و هو، و أنا، وإن احتاج إلى زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب، نحو: أنتما وإياك[٩٠].

يقول عباس حسن: }الغرض من الضمير الدلالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، مع الدلالة في كل حالة على الإفراد أو التثنية أو الجمع، وعلى التذكير والتأنيث، غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره، لتساعده في أداء مهمته، فصيغته مفردة

(بسيطة) وذلك كالياء والتاء والهاء، في نحو: إني أكرمتُ من أكرمتَه، فـ(الياء) وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً، وكذلك (التاء) في (أكرمت) الأولى، أما (التاء) الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها، وأما (الهاء) فتدل على المفرد المذكر الغائب، فكل ضمير من الثلاثة... كلمة واحدة، انفردت بتحقيق الغرض منهاﻛ[٩١].

وقد حصل خلاف بين النحويين في إفراد بعض الضمائر أو تركيبها، فما عدّه قوم مفرداً عدّه آخرون مركباً، وإن ما ألحقه نحاة بالمركب أدرجه فريق آخر بالمفرد.

يقول ابن يعيش متحدثاً عن الضمير (أنت): }تقول (أنت) إذا خاطبت واحدا، فالاسم منه الألف والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكلم، زيدت عليها التاء للخطاب... فليست (التاء) في: أنت، كالتاء في (ضربت)... وقد ذهب الكوفيون إلى أن (التاء) من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم عملا بالظاهر، والصواب ما ذكرناه...ﻛ[٩٢] وممن تابع الكوفيين هنا ابن مالك[٩٣].

يقول أبو حيان: }ومن أسخف الأقوال: ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أنّ (أنت) مركب من ألف (أقوم)، ونون نقوم، وتاء تقوم، وأنّ (أنا) مركب من: ألف أقوم، ونون نقومﻛ[٩٤].

والذي يبدو لي أنه لا حاجة الى هذا التكلف، بل ينبغي أن نقتصر على ما ورد من استعمال العرب لهذا الضمير فنعده كلمة واحدة مفردة من غير تفصيل.

ومن الضمائر التي اختلفوا في إفرادها الضمير (هو)، يقول ابن يعيش: }والاسم (هو) بكماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسم (الهاء) وحدها، والواو مزيدةﻛ، واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

فبينـــاهُ يشْـــري رحلَـــه قـــال قائـــلٌ لمَـــنْ جَمـــلٌ رِخْـــوُ المِـــلاط نجيـــبُ[٩٥]

}فحذف الواو، وحذفها يدل على زيادتها، والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضمر إنما أتي به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة... ولا دليل في البيت لقلته، فهو من قبيل الضرورةﻛ[٩٦] وممن ذهب الى زيادة (الواو) متابعا الكوفيين ابن كيسان والزجاج[٩٧].

ومن الضمائر التي اختلف فيها النحويون أيضا (إيّا)، فذهب البصريون إلى أنّ الضمير هنا (إيّا) وما زاد على الضمير فهو حرف يدل على الإفراد والتثنية والجمع، وعلى الخطاب، وعلى المتكلم، وعلى الغيبة، وذهب الكوفيون وابن كيسان الى أن (إيّا) عماد، والضمير هو الكاف والهاء والياء من: (إيّاك وإيّاه وإيّاي) وفروعها[٩٨].

يقول الزمخشري: }والحروف التي تتصل بـ(إيا) من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليهِ{[٩٩].

ويقول ابن يعيش: }اعلم أنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه، وأسدّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أنّ (إيّا) اسم مضمر وما بعده من الكاف في (إياك) والياء في (إياي) والهاء في (إياه) حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم ولا حظّ لها في الإعراب{[١٠٠].

ولعل هذا الاضطراب والاختلاف في هذه الضمائر يعود الى التطور اللغوي لهذه الألفاظ، فلابدّ من دراسة المراحل التاريخية التي مرّت بها هذه الضمائر لمعرفة أصولها، والذي أراه هنا أن نكتفي بما ورد عن العرب من استعمال لهذه الضمائر من دون البحث عن أصول لها.

ثالثا: باب العدد

إن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

الأول: المفرد: وهو العدد الخالي من التركيب والعطف: وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْع وبِضْعة)، والمائة والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف)، لأنه يضاف إلى تمييزه– عدا الواحد والاثنين.

والقسم الثاني: المركب: وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر وتسعة عشر، وما بينهما.

والقسم الثالث: العِقْد: وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين... وبعضهم يسميه العدد (المفرد)، لأنه غير مضاف ولا مركب.

والقسم الرابع: المعطوف: وهو العدد الذي بين عقدين، كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين. وهكذا[١٠١].

وما يهمنا في هذا الباب هو (العدد المفرد) وما يتعلق به من أحكام:

١- العددان واحد واثنان: وهما يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشتريت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين وهذا العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ، ولا اشتريت اثني كتابين، لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

٢- الأعداد (ثلاثة وعشرة) وما بنيهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعةُ رجال، وثلاثُ نسوةٍ، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضع نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾[١٠٢]. وقال تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۝٦﴾[١٠٣]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[١٠٤] لأن مفرد (شهادات): (شهادة) وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): (شاهد أو شهيد) وهو مذكر.

يقول ابن يعيش: }اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة الى عشرة بغير هاء، كقولك: ثلاث نسوة وأربع جوارٍ وعشر ليالٍ، وعدد المذكر بالهاء نحو: خمسة أبيات وسبعة دراهم وعشرة دنانير، وهذا عكس القاعدة لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث وحذفها مع

المذكرﮊ[١٠٥]، ثم يذكر ابن يعيش عللاً مختلفة لذلك بقوله }وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما اختص المذكر بـ(التاء) لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالتاء من نحو: ثلاثة وأربعة، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع، جعل الأصل للأصل فأثبتت العلامة، والفرع للفرع فأسقطت العلامة، فمن أجل هذا قلت: ثلاثة رجال وأربع نسوةﮊ[١٠٦] ثم يقول: }وقيل: لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلاﮊ[١٠٧].

ونجد ابن مالك يذكر علة أخرى فيقول: }الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، فقيل: ثلاثة أعبد وثلاث جواريﮊ[١٠٨].

ويكون تمييز هذه الأعداد جمعاً مجروراً بالإضافة، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴿١٢﴾ ﴾[١٠٩].

٣- وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، ولا بدَّ لهما من تمييز مفرد مجرور – غالباً[١١٠]– نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴿٢﴾ ﴾[١١١] وقوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٩٦﴾ ﴾[١١٢].

٤- ألفاظ العقود }العشرون والثلاثون... الى التسعينﮊ، وهذه الأعداد أيضاً على لفظهما سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، ولا بدّ لها من تمييز مفرد منصوب.

يقول ابن يعيش: }وكذلك العشرون والثلاثون الى التسعين، فإنه يفسر بالواحد المنكور، نحو قولك: عندي عشرون درهما وثلاثون عمامة، لما ذكرناه في المركبات نحو: أحد عشر، وهاهنا أولى لوقوعه بعد النون ولعدم تمكنه، لم يجز حذف نونه وإضافته الى الجنس المميزﮊ[١١٣] ثم يذكر أن العلة في عدم حذف (نون) العشرين وأخواتها وإضافتها، أنها لم تقو قوة اسم الفاعل ولا الصفة، فألزمت طريقة واحدةﮊ[١١٤].

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن بعض النحويين يقسمون العدد تقسيماً مختلفاً وعلى أربعة أنواع: مفرد وهو عشرة ألفاظ (واحد واثنان وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون)، ومضاف: وهو عشرة ألفاظ أيضا: ثلاثة وعشرة وما بينهما،

ومئة وألف، ومركب وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، ومعطوف: واحد وعشرون وتسع وتسعون وما بينهما[١١٥].

فيكون المفرد هنا هو الخالي من التركيب والعطف والإضافة، فيخرج الأعداد المضافة من صفة الإفراد، وهذا ما يلاحظ على مصطلح (المفرد) من التداخل والاضطراب ومهما، وحبذا...

المبحث الرابع
المفرد الذي يقابل المثنى والجمع

استعمل النحويون المفرد ويعنون به ما ليس مثنى ولا جمعاً، ويرد هذا التقسيم في سياق التفرقة الدلالية، فالمفرد هنا: ما دلّ على واحد، والمثنى: ما دلّ على اثنين، والجمع: ما دلّ على أكثر من اثنين، ويأتي المفرد على أساس هذا التقسيم في أبواب نحوية مختلفة وكما يأتي:

أولاً: علامات الإعراب في الاسم المفرد

يعرب الاسم المفرد بالعلامات الأصلية كما يسميها النحويون وهي الضمة والفتحة والكسرة، ويشاركه في ذلك جمع التكسير وجمع المؤنث السالم، أما المثنى وجمع المذكر السالم فيعربان بالعلامات الفرعية وهي الألف والواو والياء، يقول ابن أبي الربيع: }والذي يرفع بالضمة من الأسماء الاسم المفرد والجمع المكسّر وجمع المؤنث السالمَ[١١٦].

ويقول الرضي: }هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنّا بيّنا أن الرفع ثلاثة أشياء، والنصب أربعة، والجر ثلاثة، فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون. فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات لأنها الأصل في الإعراب لخفتها، وقسمها ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كل واحدة منها في محلها، أعني الضم في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر، وهو شيئان: أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون مثنى، ولا مجموعها، سواء كان مضافاً، أو لاَ[١١٧].

ثم يبين الرضي علة إعراب جمع التكسير إعراب المفرد بقوله: }وإنما أعرب الجمع المكسّر إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيّرة عن وضع مفرده، وبكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات

المتخالفة الصيغ، وأيضاً، لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأنْ يجعل إعراباً، كما في الجمع بالواو والنونﮋ[١١٨].

ثانيا: علامات الإعراب في الأسماء الستة

ذهب النحويون الى أن الأسماء الستة (أبو و أخو و حمو و فو و ذو و هنو) تعرب بالحروف بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً، وقد وضعوا شروطاً عدّة لإعرابها بالحروف، ومن هذه الشروط أن تكون هذه الأسماء مفردة، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى أو جمعاً.

يقول ابن عقيل: }أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم، وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً نحو: هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويهﮋ[١١٩].

ويقول الرضي: }ثم ثنى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسّمها أيضا ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة، كلاً في محلها، وهي الأسماء الستة، بشرط إفرادها، وكونها غير مصغرة، وإضافتها الى غير ياء المتكلم، لأنها إذا ثنيت أو جمعت، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعةﮋ[١٢٠].

يقول الأشموني: }فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حدّه، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال: (وَارْفَعْ بِوَاو وانْصِبَنَّ بِالأَلِف وَاجْرُرْ بِيَاء) أي نيابة عن الحركات الثلاث...ﮋ ثم يقول }... (وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا) مع ما هنَّ عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياءﮋ[١٢١].

يقول ابن يعيش: }وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتهاﮋ[١٢٢].

ويقول معللاً لأعراب هذه الأسماء بالحروف: }وقال قوم: إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف{[١٢٣].

يقول أبو البقاء العكبري: }وإنَّما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها مفردة تحتاج في قياس التثنية والجمع إليها إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة وهي فروع، والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع، وإنَّما اختاروا من المفردات هذه الأسماء لأنها تلزمها الإضافة في المعنى، إذْ لا أب إلا وله ابن، وكذلك باقيها ولزوم الإضافة لها يشبهها بالتثنية، إذ كان كلّ واحد منهما أكثر من اسم واحد{[١٢٤].

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن النحويين قد يستخدمون مصطلح (المفرد) في هذا الباب ويريدون به ما ليس مضافاً، فإن أفردت الأسماء الستة، أي: لم تضف، أعربت بالحركات، نحو: هذا أبٌ ورأيت أباً ومررت بأبٍ، يقول الأشموني: }واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أخاً ومررت بحمٍ. وكلها تفرد إلا (ذو) فإنها ملازمة للإضافة، وإذا أفرد (فو) عوّض من عينه وهي الواو (ميم)، وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ[١٢٥]{[١٢٦]

يقول أبو الحسن الوراق: }إنّ هذه الأسماء تفرد في اللفظ، فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ. فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها في الإضافة، وقد كانت أوساطها تدخلها حركات الإعراب، أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات في حال الانفراد{[١٢٧].

ويقول الرضي في شرحه للكافية متحدثاً عن إعراب المفرد بالحركات الثلاث }يكون قوله: (المفرد) احترازاً عن المضاف فيخرج الأسماء الستة، إذ لو احترز عنه لوجب ألا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث{[١٢٨]، فهو يخرج الأسماء الستة من مصطلح (المفرد)، لأنها تأتي مضافة، وهو أيضاً من شروط إعرابها بالحروف.

وهذا من التداخل والاضطراب في استخدام هذا المصطلح عند النحويين، فتارة يستخدم للدلالة على أنه ليس مثنى أو مجموعاً، وتارة يستخدم للدلالة على كونه غير مضاف.

ثالثا: تمييز العدد

مرّ بنا في المبحث الثالث عند الحديث عن (العدد المفرد) أنه لا بدّ له من تمييز، وهذا التمييز يأتي مفرداً ويأتي جمعاً، فالأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) يكون تمييزها مفرداً منصوباً، بينما الأعداد (مئة وألف) فيكون تمييزها مفرداً مجروراً بالإضافة، في حين يكون تمييز الأعداد (ثلاثة) الى (عشرة) وما بينهما جمعاً مجروراً[١٢٩].

يقول ابن يعيش: }وأما ما يفسر بنكرة منصوبة فبعد المركبات، وذلك من (أحد عشر) الى (تسعة عشر) وبعد العشرين الى التسعين، نحو قولك: عندي أحد عشر درهماً واثنا عشر ديناراً وعشرون عبداً وثلاثون جارية، ونحو ذلك، فأما نصب الاسم بعد أحد عشر وخمسة عشر إلى تسعة عشر، فلأنه عدد فيه نية التنوين إلا أنه مبني فكان بناؤه مانعاً من ظهور التنوين كمنع ما لا ينصرف.... فلما كان في نية منون، امتنعت لذلك إضافته ووجب نصب مميزه{[١٣٠].

ثم يبين ابن يعيش علة مجيء التمييز مفرداً منصوباً بقوله: }فإن قيل: فلم كان المفسر واحداً منكوراً، وهلّا كان جمعاً، فيقال: عندي خمسة عشر غلماناً، كما تقول: هو أفره الناس عبداً، وإن شئت: عبيداً؟ قيل: الفرق بينهما أنك إذا قلت: زيد أفره الناس عبداً، فإنما تعني عبداً واحداً، وإذا قلت: عبيداً، فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسر لما عرف مرادك... وأما إذا قلت: عندي خمسة عشر عبداً، فالعدة معلومة من العدد ولم يبق إلا بيان الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع، وإنما كان نكرة لأنه أخف و به يحصل الغرض فلم يعدل عنه إلى ما هو أثقل منه، وكذلك العشرون والثلاثون الى التسعين، فإنه يفسر بالواحد المنكور، نحو قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون عمامة[١٣١].

أما مميز المائة والألف فيكون مفرداً مجروراً بالإضافة، يقول ابن يعيش: }الضرب الثاني: وهو ما يضاف إلى مفرد، فالمائة تقول: عندي مائة درهم، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة لأنها عدد كثير غير أنها شابهت العشرة التي حكمها أن تضاف إلى جماعة،

والعشرين التي حكمها أن تميز بواحد منكور فأخذت من كل واحد منهما حكماً بالشبه، فأضيفت بشبه العشرة، وجعل ما تضاف إليه واحداً بشبه﴾[١٣٢].

ويقول ابن مالك: }مفسر ما بين عشرة ومائة، واحد منصوب على التمييز، ويضاف غيره إلى مفسره مابين اثنين وأحد عشر، ما لم يكن مائة فيفرد غالباً، ومفرد مع مائة فصاعداً﴾[١٣٣].

ويذكر أبو البركات الأنباري علة مجيء التمييز واحداً نكرة بقوله: }فإن قيل: فلم وجب أن يكون ما بعد أحد عشر الى تسع وتسعين واحداً نكرة منصوبة؟ قيل: إنما كان واحداً نكرة لأن المقصود من ذكر النوع، تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة﴾[١٣٤].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

بعد أن أتممت بحثي الموسوم بـ(استعمال المفرد عند النحويين)، يمكنني أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

١-تنوع استعمال النحويين للمفرد، وتنوعت دلالته عندهم، فهو يقابل المركب تارة، ويقابل المثنى والجمع تارة أخرى، وقد يدل على عدم الإضافة أو شبهها في مواضع أخرى.

٢-لم يكن تقسيم هذا المصطلح على أساس واحد، فقد يقسم على أساس دلالته ومعناه كما في باب المفرد الذي يقابل المثنى والجمع، وقد يقسم على أساس شكله وصيغته كما في باب الضمير.

٣-اضطرب النحويون في استعمال هذا المصطلح، فالأعداد (الثلاثة) و(العشرة) وما بينهما، قد عدها بعض النحويين مفردة، في حين عدّها آخرون مضافة، وكذا الأمر مع الأسماء الستة، فاستعمل (المفرد) ليقابل المثنى والجمع تارة، ويقابل المضاف والمضاف إليه تارة أخرى.

٤-اختلف النحويون في بعض المفردات النحوية، كما في الضمائر، إذ عدّها بعضهم من قبيل المفرد، بينما جعلها آخرون من قبيل المركب.

٥-التداخل الواضح في هذا المصطلح، فالمثنى والجمع مثلاً، يعدّان مفردين في باب النداء، بينما يعاملان معاملة أخرى في باب الإعراب فيعربان بالحروف نيابة عن الحركات، وكذا الأمر مع (العدد المعطوف)، إذ استخدم في باب النداء على أنه شبيه بالمضاف بينما استخدام استخداما مختلفاً في باب العدد.

والحمد لله رب العالمين..

هوامش البحث

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٥٥٣/١.

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٣٩/١، وينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٢٤/٢.

(٤) شرح المفصل ٨٧/١، وينظر: شرح ابن عقيل ١٩٣/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨٧/١.

(٦) المصدر نفسه ٨٧/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٨٨/١، والمساعد ٢٢٧/١.

(٨) التسهيل ٣٠٦/١، وينظر: الإنصاف ٥٥/١، وشرح المفصل ٨٧/١، وحاشية الصبان ١٩٧/١ و١٩٨، وشفاء العليل ٢٨٧/١.

(٩) شرح ابن عقيل ١٩٣/١، وينظر: شرح عيون الإعراب ص٩٤، والبسيط ٥٤١/١ وشرح ألفية ابن معط ٨٢٤/٢.

(١٠) شرح ابن عقيل ١٩٣/١.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٨٨/١.

(١٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٩٣.

(١٣) ينظر: المقتصد ٢٧٤/١-٢٨٠، وشرح المفصل ٨٨/١، وشرح الكافية ٩٣/١.

(١٤) ينظر: المقتصد ٢٧٤/١-٢٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١-١٨٩، وشرح الكافية ٣٥٠/١.

[١٥] ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٨/١، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ و٢٤٥.

[١٦] ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٧/١، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ و٢٤٥.

[١٧] ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٨/١، والأصول ٦٢/١ و٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، وهمع الهوامع ٩٩/١.

[١٨] ارتشاف الضرب ١١١٠/٣.

[١٩] شرح التسهيل ٣٢٢/٢.

[٢٠] ورد البيت منسوبا لبعض بني العنبر في خزانة الأدب ٤٨٨/٩، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧٠/١، والبحر المحيط ٢٦٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٧/١.

[٢١] ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٠/١ و٥٧١، ارتشاف الضرب ١٥٥/٣.

[٢٢] شرح ابن عقيل ٥٧٠/١، وينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣.

[٢٣] أسرار العربية ١٩٣.

[٢٤] ينظر: الكتاب ٣٧٢/١، والمخصص ٢٢٧/١٤، والمساعد ١١/٢.

[٢٥] ينظر: المقتضب ٢٣٨/٣، والإيضاح العضدي والمقتصد ٦٧٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١.

[٢٦] ينظر: الكتاب ٣٧٣/١ و٣٧٤، والأصول ١٦٥/١، وشرح المفصل ٦٢/٢ و٦٣.

[٢٧] شرح التسهيل ٣٢٥/٢ و٣٢٦.

[٢٨] شرح ابن عقيل ٥٧٣/١.

[٢٩] ينظر: شرح الأشموني ١٧٢/٢، والمساعد ١١/٢.

[٣٠] ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٣/١، والمساعد ١١/٢، وشرح التصريح ٣٧٤/١.

[٣١] شرح التسهيل ٣٢٨/٢.

[٣٢] سورة البقرة: ٢٦٠.

[٣٣] سورة البقرة: ٢٧٤.

[٣٤] شرح التسهيل ٣٢٨/٢، وينظر: المقتضب ٢٣٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١.

[٣٥] شرح التسهيل ٣٢٨/٢.

(٣٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٧٤/١.

(٣٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ /٣١٠.

(٣٨) شرح التسهيل ٣١٣/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٧/٤.

(٣٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨١/٢.

(٤٠) بدائع الفوائد ١٨١/١.

(٤١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

(٤٢) شرح المفصل ٥٠/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٩/٤.

(٤٣) ينظر: شرح المفصل ٥٠/٣.

(٤٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٠/٢.

(٤٥) سورة غافر: ٢٨.

(٤٦) شرح التسهيل ٣٢٠/٣.

(٤٧) ارتشاف الضرب ٢١٨٢/٤.

(٤٨) شرح التسهيل ٣٩١/٣.

(٤٩) المصدر نفسه ٣٩٣/٣.

(٥٠) المصدر نفسه ٣٩٣/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٢١٨٤/٤، والمساعد ٤٩٢/٢.

(٥١) أوضح المسالك ١٧/٤.

(٥٢) البيت لـ(عبد يغوث بن وقاص)، ينظر: المفضليات ١٥٦.

(٥٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/٢ و٢٣٨.

(٥٤) الخصائص ١٦٩/١، وينظر: الكليات ١٥٢/٢.

(٥٥) أسرار العربية ٢٢٤.

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه ٢٢٦.

(٥٧) المصدر نفسه ٣٢٧ و٣٢٨.

(٥٨) وشرح الرضي على الكافية ٣٤٩/١، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠١/١.

(٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤.

(٦٠) الكتاب ٢٧٤/٢.

(٦١) المصدر نفسه ٢/٢٧٥، وينظر: أوضح المسالك ٢/١٣، وشرح الكافية في النحو ١/٢٥٥.

(٦٢) شرح ابن عقيل ١/٣٦٢ و٣٦٣.

(٦٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٣.

(٦٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشذور الذهب ص٨٢.

(٦٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشرح المفصل ١/١٠٦، وشرح التسهيل ٢/٥٨.

(٦٦) المقتضب ٤/٣٦٦، وينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٦٣، وشرح التسهيل ٢ /٥٧.

(٦٧) شرح المفصل ٢/ ١٠٦.

(٦٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٤، وشرح الرضي ٢/١٥٨.

(٦٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٥٨، وهمع الهوامع ١/٣٦٢ و٣٦٣.

(٧٠) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧١، والمقتصد ٢/٨٠١ و٨٠٢، والغرة المخفية ٢/ ٤٥٨ و٤٥٩، وشذور الذهب ص ٨٦، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٩.

(٧١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٢.

(٧٢) شرح كتاب الحدود ص٨٣.

(٧٣) المصدر نفسه ص٨٣.

(٧٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١/٨٠.

(٧٥) شرح شذور الذهب ص١٤.

(٧٦) المصدر نفسه ص٨٥.

(٧٧) المفصل في صنعة الإعراب، ص٢٤.

(٧٨) شرح المفصل ١/٢٨.

(٧٩) شرح التسهيل ١/١٧١.

(٨٠) ينظر: النحو الوافي ١/٣٠٩ و٣١٠ و٣١١.

(٨١) المفصل ص٢٤.

(٨٢) شرح المفصل ١/٢٧.

(٨٣) ينظر: النحو الوافي ١/٣٠٨.

(٨٤) ينظر: شرح المفصل ٢٧/١، وشرح المكودي على الألفية ص٢٩.
(٨٥) الكتاب ٣ /٢٩٤.
(٨٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١١٧/١.
(٨٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١١/١.
(٨٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١١٨، وشرح المكودي على الألفية ص٢٩.
(٨٩) شرح التسهيل ١٧٣/١.
(٩٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٩٥/١ و٩٦، وهمع الهوامع ٥٨/١، وحاشية الصبان ١١٤/١، ودليل السالك ٨٤/١.
(٩١) النحو الوافي ٢٣٥/١.
(٩٢) شرح المفصل ٩٥/٣، وينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، والإنصاف ٢٠٧/٢، وشرح الكافية ١٠/٢، وارتشاف الضرب ٩٢٧/٢، والجنى الداني ص١١٨.
(٩٣) ينظر: همع الهوامع ١٤٩/١.
(٩٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٨.
(٩٥) البيت ينسب الى المجير السلولي، ينظر: الخصائص ٧٠/١، والخزانة ٢٦٠/٥.
(٩٦) شرح المفصل ٩٦٠/٣.
(٩٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٢٨/٢، وهمع الهوامع ١٤٩/١.
(٩٨) ينظر: الكتاب ٣٥٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٣١١/١، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٢، وشرح المفصل ٣/ ٩٨، وشرح الكافية ١٢/٢.
(٩٩) المفصل ص١٦٦.
(١٠٠) شرح المفصل ٩٨/٣.
(١٠١) ينظر: دليل السالك ٩٢/٣.
(١٠٢) سورة الحاقة: ٧.
(١٠٣) سورة النور: ٦.
(١٠٤) سورة النور: ٤.
(١٠٥) شرح المفصل ١٨/٦، وينظر: ارتشاف الضرب ٧٥٨/٢.
(١٠٦) المصدر نفسه ٦/ ١٨.

(١٠٧) المصدر نفسه ١/٦.

(١٠٨) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

(١٠٩) سورة الطلاق: ١٢.

(١١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢، وشرح التسهيل ٣٩٦/٢، ودليل السالك ٩٧/٣.

(١١١) سورة النور: ٢.

(١١٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(١١٣) شرح المفصل ٢١/٦.

(١١٤) ينظر: المصدر نفسه ٢١/٦.

(١١٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٩/٢.

(١١٦) البسيط في شرح الجمل ١٨٨/١.

(١١٧) شرح الرضي على الكافية ٧٥/١.

(١١٨) المصدر نفسه ٧٥/١.

(١١٩) شرح ابن عقيل ١/ .

(١٢٠) شرح الرضي على الكافية ٦٩/١.

(١٢١) شرح الأشموني ٣٢/١ و٣٣.

(١٢٢) شرح المفصل ٥١/١.

(١٢٣) المصدر نفسه٥٢/١، وينظر: أسرار العربية ص٤٣ و٤٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٧٣ .

(١٢٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٩٥/١.

(١٢٥) البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه ص١٥٩.

(١٢٦) شرح الأشموني ٣١/١.

(١٢٧) علل النحو ٢١٣.

(١٢٨) شرح الرضي على الكافية ٧٥/١.

(١٢٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٤٩/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص٢٨٠ والأصول في النحو ٣١١/١، وشرح الرضي ٣٠٣/٣.

(١٣٠) شرح المفصل ٢٠/٦، وينظر: اللمع في العربية ص٦٤، وهمع الهوامع ٢٢٤/٢.
(١٣١) شرح المفصل ٢١/٦.
(١٣٢) شرح المفصل ٢٠/٦، وينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٥٤/٢ و٤٥٥.
(١٣٣) شرح التسهيل ٣٩٢/٢.
(١٣٤) أسرار العربية ص٢٢١ و٢٢٢.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د.طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العربي، دمشق.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن محمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي مزهود، دار العلوم، الرباط، ط٢، ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، جدة.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بين أحمد الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتاب، الموصل، ١٩٧٦م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٨٦م.
- الخصائص، لابن جني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى، بيروت.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٩١٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى عيسى الحلبي.
- شرح ألفية ابن معط، عبد العزيز بن جمعة بن القواس (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مطبعة الفرزدق، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د.حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د.المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تصحيح وتعليق: جماعة من العلماء في الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د.عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م.

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٩٠م.
- كتاب الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية، لابن جني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي (ت١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤م.

- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: هادي عبد الله ناجي، كلية الآداب، جامعة بغداد (أطروحة دكتوراه).
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.
- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.